



الهيئة العامة لتنمية
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

E-mail: greenhelpdesk2012@gmail.com

مفهوم الاقتصاد الأخضر

إن مصطلح "الاقتصاد الأخضر" مثل مصطلح "التنمية المستدامة" نفسها، ويشمل مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تُسخر النشاط الاقتصادي لدعم واحد أو أكثر من أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب استخدام هذه الأدوات، شأنها شأن جميع الأدوات الاقتصادية، فهما دقيقا للسياق الاجتماعي والمؤسسي والسياسي للبلد، والالتزام بالتعلم والتكيف.

ويعرف "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" "الاقتصاد الأخضر" بأنه: "نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الإنسان على المدى الطويل، دون أن تتعرض الأجيال القادمة إلى مخاطر بيئية أو ندرة إيكولوجية خطيرة". وقد استحدث "البرنامج" تعريفاً عملياً لهذا المصطلح بأنه: "اقتصاد يؤدي إلى تحسين حالة الرفاه البشري والإنصاف الاجتماعي، مع العناية في الوقت ذاته بالحد من المخاطر البيئية وحالات الشح الإيكولوجي".

مكتب مساندة الاقتصاد الأخضر

رؤيتنا

المساهمة في تحقيق النجاح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال خلق وظائف متخصصة في مجال الاقتصاد الأخضر، وتجديد راس المال الطبيعي وحمايته وتحقيق الاستدامة.

رسالتنا

بناء القدرات الوطنية في مجال التحول نحو التنمية المستدامة وإدراج مفهوم الاقتصاد الأخضر ضمن القطاعات التنموية واستحداث بيئة تنظيمية وتشغيلية تساهم بخلق جيل واعٍ قائم على المعرفة والابتكار.

الهدف الأساسي

توفير المعلومات والمشورة الفنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ترغب في تطوير منتجاتها و/أو سبل الإنتاج المتبعة لديها لتتلاءم مع مبادئ وأهداف التنمية المستدامة. وتمكينها من الانخراط ضمن الاقتصاد الأخضر الناشئ

الأهداف المباشرة

تطوير معرفة القطاعات الإنتاجية
لسياسات وبرامج التنمية الخضراء العالمية
والإقليمية وأفضل الممارسات في هذا المجال



تسهيل وصول القطاعات الإنتاجية
لرواد الأعمال إلى المعلومات حول الفرص
الوطنية والمحلية الخضراء المتاحة



تسهيل وصول القطاعات الإنتاجية
لرواد الأعمال إلى فرص التدريب الخاصة
بالإنتاج الأخضر



الخدمات الأساسية

جمع ونشر المعلومات

- × فرص الأعمال الخضراء
- × السياسات والقوانين المتصلة بالاقتصاد الأخضر
- × فرص التمويل الأخضر
- × برامج الدعم الوطنية والدولية المتاحة

التدريب

- × تنظيم دورات لتدريب المدربين
- × تنظيم ورش عمل وطنية تتناول مواضيع ذات صلة بالاقتصاد الأخضر

التشبيك

- × لعب دور مرجع لشبكة من الخبراء والجهات الوطنية المتخصصة في تنمية قطاعات الإنتاج الخضراء، والتي يمكن للمؤسسات لصغيرة والمتوسطة الاستفادة من خدماتها

استثمارات في الاقتصاد الأخضر

الاقتصاد الأخضر يقدر رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه. حيث تم تخصيص ربع الاستثمارات الخضراء التي تم خليلها - أي ٥.٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (٣٢٥ مليار دولار أمريكي) - لقطاعات رأس المال الطبيعي: الحراجة، والزراعة، والمياه العذبة، ومصايد الأسماك. وترتفع القيمة المضافة في صناعة الغابات بنحو ٢٠٪ في العام ٢٠٥٠ مقارنة بنهج العمل المعتاد. ويمكن لاستثمارات في الاقتصاد الأخضر تتراوح بين ١٠٠ و ٣٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا في الفترة من ٢٠١٠-٢٠٥٠. أن تؤدي مرور الوقت إلى ارتفاع جودة التربة وزيادة العائدات العالمية من المحاصيل الرئيسية بما يمثل زيادة قدرها عشرة في المئة عما يمكن تحقيقه من خلال استراتيجيات الاستثمار الحالية. كما يمكن أن تقلل الكفاءة الزائدة في قطاعات الزراعة والصناعة والمباني من الطلب على الماء بحوالي الخمس بحلول العام ٢٠٥٠. مقارنة بالتوجهات المتوقعة، مما يقلل الضغط على المياه الجوفية والسطحية على المدين القصير والطويل.



ويمكن للاقتصاد الأخضر أن يساهم في التخفيف من الفقر. وهناك رابط لا ينفصم بين التخفيف من الفقر والإدارة الحكيمة للموارد الطبيعية والأنظمة الأيكولوجية نظرا لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي لتصل إلى الفقراء مباشرة، وهو أمر مهم بالنسبة للدول منخفضة الدخل بصفة خاصة. حين تمثل سلع وخدمات النظام الأيكولوجي أحد أكبر مكونات المعيشة للمجتمعات الريفية الفقيرة ويوفر شبكة أمان تحمي من الكوارث الطبيعية والصدمات الاقتصادية.

وسيتم خلق وظائف جديدة أثناء الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر. ومرار الوقت ستزيد تلك الوظائف عما هو متاح في "الاقتصاد البني". ويلاحظ هذا بصفة خاصة في قطاعات الزراعة والنباتات والطاقة والحراجة والنقل. ولكن التخضير سيتطلب فقدا في الدخل والوظائف. على المدين القصير والمتوسط في بعض القطاعات التي استنزفت بصورة شديدة مثل مصايد الأسماك لكي تستعاد المخزونات المستنزفة ولتجنب فقد الدائم في الدخل والوظائف. وقد يتطلب التخضير أيضا الاستثمار في إعادة بناء المهارات وإعادة تعليم القوة العاملة.

الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية

المستدامة

والقضاء على الفقر

المبادئ والفرص والتحديات في

المنطقة العربية

مقدمة

مخاطر أمنية إقليمية

الأمن المائي - تشكّل ندرة المياه والإجهاد المائي إحدى خصائص الدول العربية كافة
الأمن الغذائي - الانتقال من سياسة الاكتفاء الغذائي الذاتي إلى سياسة الأمن الغذائي أمن الطاقة - التداعيات على البلدان المستوردة والمصدرة للطاقة
الأمن البيئي - نتيجة تغيّر المناخ الذي يزيد من خطورة التهديدات الأخرى

ثلاث أزمات عالمية

الأزمة المالية (٢٠٠٧ - الآن) - هي الأسوأ منذ "الكساد الكبير". محدثة خسارة كبيرة في الوظائف والدخل أزمة الغذاء - تخطى عدد الجياع عالمياً مليار نسمة عام ٢٠٠٩ نتيجة ارتفاع أسعار الغذاء ونسبة البطالة على اثر الأزمة المالية
الأزمة المناخية - ظواهر وتقلبات مناخية شديدة تأتي بكوارث وتداعيات على نطاق واسع

الحاجة إلى تدعيم ركائز التنمية المستدامة

التنمية المستدامة

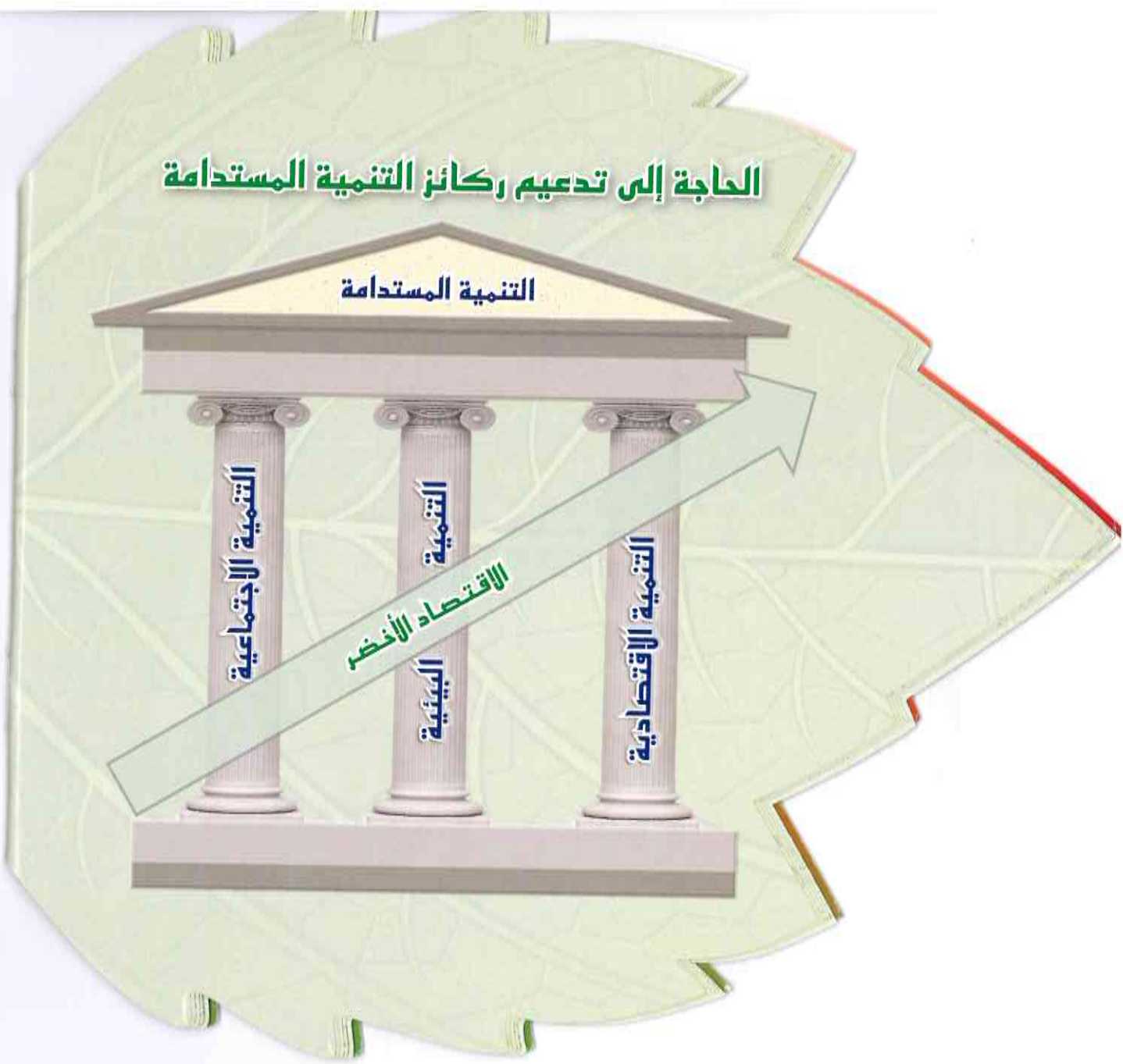
التنمية الاجتماعية

التنمية

الاقتصاد الأخضر

البيئية

التنمية الاقتصادية



الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية



المخاوف والتحديات الرئيسية

إعادة التدريب وخلق فرص العمل اللائقة

تعاني الدول العربية من وجود نقص في العمالة الماهرة في مجال الخدمات التقنية العالية

عدم القدرة على توليد فرص عمل وخاصة للشباب حيث بلغت معدلات البطالة بين الشباب في المنطقة العربية نحو ٥٠ في المائة نقص الإستثمارات لتوفير المهارات اللازمة وخاصة في قطاعات مثل النقل والطاقة والزراعة وغيرها عند رسم سياسات الاقتصاد الكلي في المنطقة العربية.



قياس التقدم المحرز نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر

صعوبة وضع مبادئ توجيهية لتحديد أنشطة الاقتصاد الأخضر بطريقة موحدة بين دول المنطقة (نهج للتمييز بين التدابير الخضراء وغير الخضراء).

نقص الأدلة والمؤشرات في قياس رؤوس الأموال البيئية والاجتماعية أو البشرية مثل مؤشرات التقييم البيئي. والحفاظ على الموارد، والحد من التلوث، وتوليد عدد من الوظائف والإيرادات ومتوسط الدخل للموظف الواحد، والرفاه الاقتصادي، وتوزيع الدخل، وغيرها

تستخدم الصين مؤشر "الناجح المحلي الإجمالي الأخضر"، الذي يقيس النمو الاقتصادي والتأثيرات البيئية الناتجة. الولايات المتحدة أيضا قامت بالشروع في بعض الأبحاث حول "المحاسبة الخضراء".

بشأن التحول إلى الاقتصاد الأخضر

المعايير البيئية وقيود التجارة والقدرة التنافسية

فرض القيود غير التعريفية على التجارة، والحوافز الجمركية غير الضرورية، أو ربما فرض ضرائب أو حظر على المنتجات والعمليات الإنتاجية التي لا تتبع معايير الأداء البيئية التي يمكن أن تفي بها الدول الصناعية والمتقدمة.

صعوبة الوصول إلى صناديق الاستثمار الأخضر على المستوى الدولي الحاجة إلى إعادة تشكيل الصناعات الداخلية أو التغيير في أساليب الإنتاج والعملية، والذي قد يؤثر على القدرة التنافسية للشركات مع فقدان الإنتاجية وما يترتب عليه من خفض العمالة.



الآثار المرتبطة بالإعانات الخضراء (Green Subsidies)

تعتبر الإعانات الخضراء فرصة أو تحد اعتمادا على الإستراتيجية المعتمدة لتطبيقها؛ تدابير الدعم الجيدة التي تعتمد على سبيل المثال على تشجيع الأنشطة المستدامة والبحوث والتطوير في مجال التقنيات البيئية يمكن أن تحقق آثار إيجابية أو سلبية كما هو في حالة دعم الأسمدة على سبيل المثال، والتي يمكن أن تزيد من إنتاجية الأرض ولكن أيضا من الممكن أن تسبب زيادة تلوث المياه.

عدم التمكن من الدعم الفعال من خلال وضع إستراتيجية قابلة للتنفيذ ومناسبة لخصائص الدول الاجتماعية والاقتصادية.

التحديات الرئيسية لتفعيل التنمية المستدامة في المنطقة العربية

ازدواجية في اتخاذ القرار
(كل دائرة حكومية
بشكل منفرد)

ضعف الصلة بين
السياسات العامة
وبرامج بناء القدرات

طبيعة الحكم
في المنطقة

المقدرة على
التخطيط
والإنفاذ

الأهداف
والأولويات
الوطنية

القضايا
والمفاهيم
المستجدة

تركيز الأولويات
الوطنية على الأمن
القومي، والنمو
الاقتصادي

تغير المناخ
الأزمة المالية العالمية
الإضطرابات السياسية
الإقتصاد الأخضر

الفرص المتاحة والتجارب الناجحة

الطاقة المتجددة

استخدام الطاقات المتجددة في الجمهورية التونسية والتي مكنت من إيجاد أكثر من ١٠٠٠ شركة جديدة. ففي خلال الفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٨، سمحت خطط الطاقة النظيفة بتوفير ١.١ مليار دولار في قواتير الطاقة. مقارنة باستثمارات مبدئية قدرها ٢٠٠ مليون دولار في البنية التحتية للطاقة النظيفة.

استغلال طاقة الرياح لانتاج الكهرباء على نطاق واسع في مصر. ففي عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، ساهمت الرياح والطاقة المائية بنسبة ١١ و ٢ في المائة على التوالي من إجمالي الطاقة الإنتاجية خلال تلك الفترة.

الأبنية الخضراء

- مشروعات الحد من الأحياء العشوائية وتحسين الأحوال المعيشية بها بالمغرب بتكلفة تصل إلى ٢.٨٦ مليار دولار أمريكي حيث تم تحسين حوالي ٤٥,٦ ٪ من المناطق العشوائية والتي يشغلها ١.٦ مليون نسمة.

- إنشاء مدينة مصدر بأبوظبي وهي أول مدينة خالية من التلوث والنفائيات في العالم. كما أنها أول مدينة تعمل بمصادر الطاقة المتجددة حيث تحتوي على محطة توليد كهرباء تعمل بالطاقة الشمسية.

- إنشاء سلسلة من المباني الخضراء بالملكة العربية السعودية تستوحى في تصميمها من المفاهيم المعمارية التراثية مثل جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا والتي تعد نموذجا من هذه المباني والتي تتميز بتصميمات مبتكرة واستخدام الطاقة الكهربائية الشمسية للتوفير في تكاليف استهلاك الطاقة سنويا بنسبة ٢٧,١ ٪.

الفرص المتاحة

النقل المستدام

- أنشأت هيئة الطرق والمواصلات التابعة لحكومة دبي عام ٢٠٠٩ المترو كجزء من سياستها الرامية إلى تحسين وسائل النقل العام وضمان استدامتها. والحد من الاختناقات المرورية وخفض انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري الناتج من الاستخدام المكثف للسيارات الخاصة. حيث يتم تشغيل مركبات المترو باستخدام الكهرباء النظيفة.

- إدخال الغاز الطبيعي في نظم النقل في عدد من البلدان في المنطقة العربية. بما في ذلك مصر، والجمهورية العربية السورية ودولة الإمارات العربية المتحدة. على سبيل المثال. أنشئت في مصر عام ١٩٩٤ الشركة الأولى لتحويل محركات السيارات لتعمل بالغاز الطبيعي المضغوط (CNG).

إدارة المياه

حصاد مياه الأمطار في ست من القرى بالهند في محاولة لحل مشاكل ندرة المياه المتكررة. والتي يبلغ عدد سكانها ١٠,٠٠٠ نسمة. حيث اعتمدت تقنية مبتكرة من خلال توجيه مياه الأمطار المتراكمة على أسطح المنازل باستخدام الأنابيب لشبكة من الخزانات الجوفية للتخزين واستخدامها لاحقاً خلال موسم الجفاف.

اتخاذ التدابير اللازمة في بعض البلدان لزيادة كفاءة استخدام المياه المنزلية. مثل البحرين والإمارات العربية المتحدة. من خلال إدخال عدادات قياس المياه وأجهزة توفير المياه.

المعالجة البيولوجية لمياه الصرف الصحي في بحيرة المنزل في مصر والذي ساعد على إنشاء المزارع السمكية في أكثر من ٦٠ فدانا من الأراضي باستعمال المياه المعالجة بيولوجياً.

والتجارب الناجحة

إدارة النفايات

- اعتماد حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة نموذج للمشاركة بين القطاعين العام والخاص لإدارة النفايات الصلبة البلدية. وبالتالي خلق فرص هامة للشركات الخاصة للدخول في هذا القطاع. ونتيجة لذلك، بلغ عدد الشركات الكبيرة في إدارة النفايات البلدية الصلبة في دولة الإمارات العربية المتحدة ١٢ شركة في عام ٢٠١١.

- تطبيق الايكولوجيا الصناعية في الدمارك. حيث أنشئت ست شركات في الحديقة الايكولوجية الصناعية بالتعاون مع بعضها للحد من النفايات المستهلكة وذلك باستخدام النفايات المنتجة من أحد الشركات لاستخدامها في أعمال أخرى باعتبارها مورد مستدام.

الزراعة وإدارة الأراضي

- التجربة الأوغندية مع الزراعة العضوية والتي بموجبها أصبح القطاع قادرا على المساهمة في الحفاظ على سبل العيش الريفية حيث تم تحويل عملية تصدير المنتجات الزراعية العضوية إلى مساهما رئيسيا في الاقتصاد الوطني.

- اعتماد خطة المغرب الخضراء للتنمية الزراعية كخطة شاملة تسعى لدعم هذا القطاع الذي لا يوفر فقط ١٩ ٪ من الناتج القومي الإجمالي. بل أيضا يوظف أكثر من أربعة ملايين نسمة في المناطق الريفية. بالإضافة إلى تعزيز الفرص الكامنة في الصناعات الزراعية الغذائية.

المتطلبات الأساسية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية

⊗ السياسات والحوكمة وتعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر في خطط التنمية الوطنية وجداول الأعمال الإقليمية (التشريعات - الأدوات الاقتصادية - التنسيق بين الوزارات - نظم الرصد والتقييم الخ)

⊗ مشاركة القطاع الخاص (تنويع الأنشطة - آليات تنظيمية جديدة - الأسواق المتخصصة والموارد المالية الخ)

⊗ تعزيز دور المجتمع المدني وتشجيع الشراكات (دور الشباب والنساء - الشراكات الفعالة على كافة المستويات الخ)

⊗ تحقيق التكامل الإقليمي وتنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (المناطق الصناعية - دمج الاقتصاديات - التجارة البينية - التعاون شبه الإقليمي الخ)

⊗ تعزيز الابتكار والبحث والتطوير (الربط بين المؤسسات البحثية والقطاع الخاص - التعاون الإقليمي الخ)

⊗ تحسين التعليم وتعزيز التدريب المهني وبرامج إعادة التدريب (الأعمال الماهرة والتميزة - دور الروابط والنقابات المهنية - البرامج الدراسية والدرجات الجامعية الخ)

انشطة الاسكوا



**شكر موصول للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي
اسيا (الاسكوا) على اختيار السلطنة لتنفيذ مشروع
مكتب مساندة الاقتصاد الأخضر بهدف :**

◆ تعزيز القدرات الوطنية في منطقة الاسكوا على تطوير
القطاعات الانتاجية الخضراء ولتنمية المؤسسات الصغيرة
والمتوسطة.

◆ استجابة للاهتمام العالمي في تطوير اقتصاد أخضر والتحديات
العالمية المترابطة والمتزامنة في تغير المناخ، والأزمة المالية،
أزمة الطاقة، وندرة الموارد وتزايد الضغوط على البيئة.

الموقع الخاص بإدارة التنمية المستدامة والإنتاجية

<http://www.escwa.un.org/divisions/main.asp?division=sdpd>

 Facebook: <http://www.facebook.com/unescwa>

 Twitter: <http://twitter.com/#!/unescwa>